العرب
الإثنين 2019/12/02
السنة 42 العدد 11546

عندما تصبح الانتخابات نقمة على النخبة السياسية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تحلم الكثير من الشعوب بأن تكون الانتخابات وسيلة لاختيار الطبقة الحاكمة وفرزا حقيقيا للنخبة الوطنية. عرف العالم أنماطا حضارية كثيرة ساهمت هذه الوسيلة في إطفاء الكثير من حرائقها السياسية. وخلال الفترة الماضية تبين من نماذج عدة في المنطقة أنها تمثل نقمة عندما تأتي بنتائج متفاوتة، ولا توجد قوة حزبية مهيمنة، بل يتم التحفظ عليها إذا افتقدت الإجراءات اللازمة لضمان النزاهة.

ولتقريب المسألة يمكن النظر إلى بعض التجارب التي بدت فيها الانتخابات منغصا وربما وبالا على أصحابها، ليس لأن هذه الوسيلة غير ناجعة لكن لأنها تسببت في مشكلات فاقت ما كان قبلها وخلقت أجواء قاتمة من التجاذبات.

في الأراضي الفلسطينية، هناك رغبة في إجراء الانتخابات المعطلة منذ سنوات. وقرر رئيس السلطة الوطنية محمود عباس الدعوة إليها بعد الانتهاء من المشاورات مع الفصائل المختلفة، بينما الحقيقة تقول إن ثمة صعوبات تتعلق بالتضييق الذي تمارسه إسرائيل في المناطق المحتلة. وإذا تجاوزنا ذلك، هل ستقبل فتح وحماس بالنتائج التي ستسفر عنها في ظل الخلافات والاستقطابات؟

كان من الممكن أن يصبح الاحتكام لورقة الانتخابات الفلسطينية مفيدا، لو اتخذت القوى الرئيسية إجراءات عاجلة لإنهاء الانقسام، والالتفاف حول رؤية متماسكة للتعامل مع التعقيدات الراهنة حيال العلاقة مع إسرائيل، وإيجاد مساحة للحوار مع القوى الإقليمية والدولية المعنية بدعم القضية الفلسطينية، والسعي لتخفيف الأزمات الواقعة على قطاع كبير من المواطنين الذين يعيشون تحت الاحتلال.

المأزق الذي تؤدي إليه الانتخابات يتنامى مع تشتت الأحزاب السياسية وشره قياداتها للسلطة والإصرار على عدم التفريط بها، لأنها تمثل الوجه الأمثل للحماية وضمان تراجع الملاحقات القضائية

تهربت السلطة الفلسطينية وناورت فتح وراوغت حماس، ووقفت فصائل أخرى صامتة للتهرب من الاستحقاق الانتخابي، ولم يجد كل منها سوى التجاوب مع الدعوة الأخيرة كعملية سياسية قد تستغرق وقتا، لا كهدف سياسي يوقف الخلافات وينهي أزمة الشرعية. فالتدثر برداء الانتخابات يمكن أن يؤدي إلى تدمير ما تبقى من أحلام بالوحدة الفلسطينية، فلا أحد يريدها في الواقع ولا أحد يجرؤ على رفضها، وغالبا سوف تتسبب نتائجها في تصاعد اللغط لدى الطرف الذي يتصور أنها وسيلة للسيطرة بما يرفع معدل الارتباك العام.

يبدو الوضع أشد بؤسا في إسرائيل بعد إجراء انتخابات الكنيست ثم إعادتها، لا يستبعد أن يتم إجراؤها لمرة ثالثة. فقد أخفقت الأحزاب الرئيسية في التفاهم كي تشكل حكومة وحدة تنهي الأزمة الحالية. ولا يزال الأمر معلقا على سيناريوهات عدة، أحدها ينذر بخروج تظاهرات شعبية احتجاجا على الجماعة السياسية. وإذا دخلت إسرائيل حزام الانتفاضات الداخلية فيمكن أن تكون التكلفة عالية، مع التفرقة الحاصلة بين الفئات اليهودية، وارتفاع صوت المتطرفين، والظلم الكبير للفئات العربية.

لا يعني الانسداد الناجم عن نتائج الانتخابات عدم الثقة فيها، أو الكفر بها كمدخل صحيح للحريات. لقد عرفت إسرائيل هذا النوع من الورطات من قبل وتتغلب عليه عندما تجد الخطر داهما. فهي تدرك أن الشكل الديمقراطي وتوابعه السياسية من المزايا التي تتفاخر بها وتحاول عبره مداراة عنصريتها.

تعدّ التجربة التونسية واحدة من التجارب الرائدة في المنطقة، غير أن نتائج الانتخابات الأخيرة أفرزت فسيفساء مثيرة للاستقطاب السياسي. حيث أتت برئيس (قيس سعيد) من خارج المنظومة التقليدية، ترتبط به بعض المخاوف من جانب شريحة كبيرة من السياسيين والمواطنين، خوفا من الانحياز للتيار الإسلامي، أو الإخفاق في مواجهة الأزمات المتراكمة. وتتعرض الحكومة لمضايقات مزدوجة على صعيد نجاح الترويكا المنتظر أن تتشكل منها، وقدرة رئيسها الحبيب الجملي على تخطي العقبات التي تتناثر على يمينه ويساره. فضلا عن استبعاد حصولها على ثقة البرلمان بأغلبية مريحة ما يعرضها لاهتزازات قوية، ويجعل شبح إعادة الانتخابات مخيما على البلاد.

تواجه الجزائر مأزقا تتجاوز ملامحه ما يجري في تونس. فإذا كانت الثانية أجرت انتخابات حظيت بإشادات دولية كثيرة، فإن القوى التي خرجت إلى الشارع في الأولى ترفض الانتخابات الرئاسية في 10 ديسمبر بالصورة التي جرى تقديمها بها وتصمم على أن المرشحين الذين دخلوا السباق يعبّرون عن جوهر النظام القديم، الأمر الذي يضعف الثقة في نتائجها.

من المتوقع أن تفضي هذه الانتخابات إلى مشهد أكثر غموضا مما نراه الآن. مهما كان اسم المرشح الفائز سيكون هناك ما يشبه "الفيتو" عليه. وقد يثير المزيد من الغضب في الشارع الذي يصر على أن يكون التحول كاملا في البلاد، وليس مجرد تغيير في الوجوه، ويعتزم مواصلة الاحتجاج حتى تتسق نتائج التظاهرات مع المقدمات الإيجابية للتغيير. من هذه الزاوية ربما تتحول الانتخابات إلى فخ يضاعف من المشكلات ولا يساعد في حلها. ومرت الجزائر بتجربة قاسية في التسعينات عندما اكتسحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الانتخابات في الدورة الأولى وألغيت دورتها الثانية، وكانت وقتها المؤسسة العسكرية قوية. على إثرها دخلت البلاد عشرية من الاقتتال الذي يخشى كثيرون الانزلاق إليه على وقع انتخابات مرفوضة مسبقا من شريحة كبيرة من الجزائريين.

قد يواجه السودان شبحا مماثلا عندما يحين الاستحقاق الانتخابي بعد ثلاث سنوات، مع توق الأحزاب السياسية له. فمنها ما يريد استعادة بريقه الغابر، ومنها ما يسعى نحو تكريس مجد جاءه على أكتاف الحراك الثوري، ومنها ما يعمل على تغيير الطبقة السياسية وخلق أخرى حداثية. علاوة على النشاط الحثيث في أقاليم طموحة لجعل تقرير المصير خيارا رئيسيا. وسط هذا الخضم من الطبيعي أن تفرز الانتخابات واقعا مربكا. ففي بلد مثل السودان يضم قوى سياسية حية وتطلعات بلا حدود يمكن أن تصحب الانتخابات معها حالة ملتبسة ربما يتمخض عنها انقلاب عليها.

المخيف أن الأزمة المصاحبة للانتخابات في النماذج السابقة تفتقر إلى القوة السياسية الرائدة. ففي الدول التي تحتكم لهذا المعيار ولا تواجه مشكلة عميقة لا يوجد هذا الطوفان من الأحزاب الهشة ولديها ثوابت يصعب الانحراف عنها، يلتزم الجميع بالعملية، بدءا من الترتيبات الأولية حتى النتائج النهائية، ثم يتم تدشينها على المستوى الرئاسي أو التشريعي، أو الاثنين معا.

يتنامى المأزق الذي تؤدي إليه الانتخابات أيضا مع تشتت الأحزاب السياسية، وشره قياداتها للسلطة، والإصرار على عدم التفريط فيها، لأنها تمثل الوجه الأمثل للحماية وضمان تراجع الملاحقات القضائية.

كما أن فئة كبيرة من المواطنين حصلت على مكاسب من وراء التظاهرات لا تملك مهارات تمكنها من تحويلها إلى واقع عبر الانتخابات، باتت تعترض على النتائج لمجرد أنها لم تجلسها على مقعد السلطة. وتزداد المسألة خطورة إذا وجدت من جرفتهم الاحتجاجات عادوا من باب الانتخابات، ما يجعلها وبالا على النخبة السياسية ومن عولوا عليها لحدوث التغيير. ويحتاج تجنب هذا النفق وقتا لبلورة قواعد تثبت الحكمة من الانتخابات، وعدم التفريط فيها كجزء محوري في العملية الديمقراطية.

قبل دعوة العرب إلى مساعدة لبنان

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ستطول الأزمة اللبنانية في ظل وضع اقتصادي على شفا الانهيار من جهة، وفي غياب من هو قادر على استيعاب متطلبات المرحلة الراهنة داخليا، إضافة إلى المعطيات العربية والدولية من جهة أخرى. هناك، فوق ذلك كلّه، ثورة شعبية في لبنان في حاجة إلى من يفهم مغزاها على أعلى المستويات، بدل الاستمرار في حال الإنكار للواقع والتنكر له.

مؤسف أن يكون هذا هو الواقع اللبناني، ومؤسف أكثر أن يكون هناك من يرفض التعاطي، على نحو عملي، مع هذا الواقع المتمثل في الحاجة إلى حكومة تكنوقراط قادرة على إقناع العرب والعالم بأنّ لبنان تغيّر. لا حاجة إلى عباقرة للاقتناع بأنّ أحدا لن يهبّ إلى مساعدة لبنان، أقلّه، من أجل تمرير المرحلة الراهنة بأقلّ مقدار من الخسائر، في حال بقي البلد أسير إيران وسياساتها وأدواتها وأدوات أدواتها. هذا بكلّ صراحة. على من يدعو العرب إلى مساعدة لبنان عن طريق وديعة أو ودائع في البنك المركزي (مصرف لبنان)، لا تتجاوز قيمتها ثلاثة أو أربعة مليارات دولار، الاقتناع أوّلا أن هذا لن يحصل ما دام "حزب الله" أو أدواته في الحكومة. ليس مقبولا أن يكون لبنان خنجرا إيرانيا يطعن العرب، خصوصا أهل الخليج، في الظهر. هل لبنان بلد عربي أم لا؟ هل هو قاعدة إيرانية أم لا؟ هل هو حرّ مستقلّ أم لا؟

قبل الكلام عن وديعة عربية في مصرف لبنان، من الضروري التساؤل لماذا يتنطح الأمين العام لـ"حزب الله" وغيره لمهاجمة المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى بوقاحة ليس بعدها وقاحة؟ أكثر من ذلك، هل طبيعي أن تكون بيروت المدينة الثانية، من حيث الأهمّية، سياسيا وإعلاميا، لحركة مثل حركة الحوثيين في اليمن؟

لا يقتصر الأمر على الحوثيين الذين يسمّون أنفسهم "أنصار الله"، بل هناك حركات كثيرة تُعتبر أدوات إيرانية اتخذت من بيروت قاعدة لها بغطاء من "حزب الله"، أي من إيران. يذكّر ذلك بتلك الأيّام التي كان الفلسطينيون يسيطرون فيها على جزء من بيروت. حوّلوا وقتذاك، أي قبل العام 1982، لبنان وعاصمته بالذات قاعدة لمنظمة "بادر ماينهوف" الألمانية المتطرّفة أو لـ"الجيش الأحمر" الياباني أو لـ"الجيش السرّي الأرمني" الذي كان في واقع الحال يعمل في خدمة الأجهزة السورية في الحرب غير المعلنة الدائرة مع تركيا...

هل هذا لبنان المطلوب أن يساعده العرب؟ على من يطلب مساعدة العرب من أجل إنقاذ الاقتصاد اللبناني، أو لإعطاء هذا الاقتصاد فسحة أمل يتنفس خلالها ولو لفترة قصيرة، التفكير مليّا في ما آل إليه البلد في "عهد حزب الله". هناك قناعة عربية وأميركية وأوروبية بأنّ لبنان يعيش في مثل هذا العهد. أخطر ما في الأمر أن في واشنطن مدرسة سياسية بدأت تقول أن ليس مهمّا ما يحلّ بلبنان، وأن على اللبنانيين أن يتدبّروا أمورهم بأنفسهم. في النهاية هل يستطيع لبنان الانتصار على الدولار الذي هو السلاح الأميركي الأقوى؟ هل يستطيع لبنان إثبات أنّه لا يزال يسيطر على كلّ أراضيه سيطرة كاملة، وأن كلّ كلام عن "المقاومة" ليس سوى تغطية لواقع عنوانه السيطرة الإيرانية على البلد؟

بكلام أوضح، يُفترض في "حزب الله" الاقتناع بأنّه أوصل لبنان إلى عزلة عربية... وإلى وضع أدّى إلى فرض عقوبات على المصارف اللبنانية، أو أقلّه فرض رقابة شديدة عليها. هذا ما أدّى، بين أسباب أخرى مثل حاجة السوق السورية إلى الدولار، إلى الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها المصارف اللبنانية ومصرف لبنان من أجل تفادي الانهيار الكامل. هذه إجراءات في غاية الخطورة على النظام المصرفي اللبناني الذي تميّز تاريخيا بحرية إيداع الأموال فيه وسحبها متى شاء صاحب المال، بغض النظر عن المكان الذي يقيم فيه.

كان البنك اللبناني – الكندي الذي شُطب من لائحة المصارف اللبنانية الإنذار الأوّل. من لم يفهم معنى الإجراءات التي اتخذتها أميركا في حقّ البنك اللبناني – الكندي، رفض أن يفهم لاحقا الرسالة الثانية، بين رسائل أخرى، والمتمثلة في العقوبات على جمّال تراست بنك. وهذه عقوبات جمّدت نشاطات هذا المصرف.

لا حاجة إلى عباقرة للاقتناع بأنّ أحدا لن يهبّ إلى مساعدة لبنان، أقلّه، من أجل تمرير المرحلة الراهنة بأقلّ مقدار من الخسائر، في حال بقي البلد أسير إيران وسياساتها وأدواتها وأدوات أدواتها

يتلخّص الموضوع الأساسي في لبنان بسؤال قصير؟ هل من مخرج من الأزمة الراهنة؟ يصعب الكلام عن مخرج في غياب من يستوعب خطورة الوضع والحاجة إلى الذهاب فورا إلى حكومة تكنوقراط وليس إلى حكومة تتمثّل فيها الأحزاب، خصوصا "حزب الله".

لا وجود لمخرج آخر للبنان في حال كان مطلوبا إنقاذ ما يمكن إنقاذه. لن يقتنع أي طرف عربي بأنّ لبنان بلد حرّ عربي مستقل في غياب مثل هذه الحكومة، بعيدا عن الكلام الفارغ عن "المقاومة" والحاجة إليها. ليس هذا الكلام سوى تبرير، لا يقبله أي عربي، لبقاء لبنان تابعا لما يسمّى "محور الممانعة"، أي أسير إيران. أين مصلحة لبنان في ذلك؟ لا مصلحة له في ذلك بأي شكل من الأشكال. هذا يعود لسبب بسيط نظرا إلى أنّ لا فائدة من إيران التي لم تصدّر إلى لبنان سوى ميليشيا مذهبية وصلت في العام 2014، بالتزامن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، إلى إغلاق مجلس النوّاب لمنع انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية. بقي مجلس النواب مغلقا سنتين ونصف سنة إلى أن انتخب مرشّح "حزب الله" رئيسا للجمهورية.

مرّت قبل أيّام الذكرى الـ50 لتوقيع اتفاق القاهرة المشؤوم، كذلك مرّت الذكرى الثالثة لبداية "عهد حزب الله". لا شكّ أن الصيغة اللبنانية صلبة. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كان بقي هناك بلد من أيّ نوع بعد نصف قرن على اتفاق القاهرة الذي جلب كلّ المصائب على لبنان. صمد لبنان طويلا، لكنّ صموده لم يعد مضمونا في ظلّ "عهد حزب الله". هذا ما يدركه المواطنون العاديون الذين نزلوا إلى الشارع منذ السابع من تشرين الأوّل – أكتوبر الماضي بعدما أوصلهم "عهد حزب الله" إلى مرحلة اليأس من كلّ رجال الطبقة السياسية. الأكيد أن الوضع ليس سهلا في لبنان، لكن الأكيد أيضا أن هناك حاجة إلى من يتحمّل مسؤولياته وأن يقول الأمور كما هي، وأن يثبت أن مستقبل البلد يهمّه وأنّ لبنان ليس مجرد مستعمرة إيرانية.

لا حاجة إلى عبقرية زائدة لإثبات ذلك، بمقدار الحاجة إلى الاقتناع بأن الأمل الوحيد للبنان، هذا إذا كان هناك أمل، هو حكومة تكنوقراط تحترم نفسها تستطيع إقناع العرب القادرين، وعبرهم أميركا أن شيئا ما تغيّر في العمق في الوطن الصغير، حيث ثورة حقيقية، وأن لبنان يستحقّ بالفعل الحياة.